د. يونس الحكيم
أستاذ باحث
بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس
جامعة سيدي محمد بن عبد الله
فاس

المختصر في القانون الدولي الخاص المغربي

الطبعة الأولى
2025

DAR AL AFAK

الفهرس

مقدمة عامة..... 1
1-مفهوم القانون الدولي الخاص:..... 1
2-نشأة القانون الدولي الخاص:..... 2
3-خصائص القانون الدولي الخاص..... 4
4-تطور القانون الدولي الخاص..... 7
فصل تمهيدي: نطاق القانون الدولي الخاص ومصادره..... 9
المبحث الأول: موضوعات القانون الدولي الخاص..... 9
المطلب الأول: تنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي..... 9
الفقرة الأولى: تنازع القوانين..... 9
الفقرة الثانية: تنازع الاختصاص القضائي..... 10
المطلب الثاني: تنفيذ الأحكام الأجنبية، وضعية الأجانب والجنسية..... 11
الفقرة الأولى: تنفيذ الأحكام الأجنبية..... 11
الفقرة الثانية: مركز الأجانب والجنسية..... 13
أولا: مركز الأجانب..... 13
ثانيا: الجنسية..... 14
المبحث الثاني: مصادر القانون الدولي الخاص..... 16
المطلب الأول: المصادر الدولية..... 16
الفقرة الأولى: المعاهدات الدولية والعرف الدولي..... 16
أولا: المعاهدات الدولية..... 16
ثانيا: العرف الدولي..... 19
الفقرة الثانية: القضاء والفقه الدوليين..... 20
أولا: القضاء الدولي..... 20
ثانيا: الفقه الدولي..... 21
المطلب الثاني: المصادر الداخلية..... 22
الفقرة الأولى: التشريع والعرف..... 22
أولا: التشريع..... 22

DAR AL AFAK
COPY

ثانيا: العرف.....23
الفقرة الثانية: الاجتهاد القضائي والفقه.....23
أولا: الاجتهاد القضائي.....23
ثانيا: الفقه.....24
الباب الأول: تنازع القوانين في القانون الدولي الخاص.....25
الفصل الأول: تطور نظام تنازع القوانين وآليات حلها.....29
المبحث الأول: تطور نظام تنازع القوانين.....29
المطلب الأول: تحديد نظام تنازع القوانين وشروط إثارته.....30
الفقرة الأولى: أسباب تنازع القوانين.....30
الفقرة الثانية: شروط قيام تنازع القوانين.....41
أولا: تنازع قانونين أو أكثر لحكم العلاقة القانونية ذات العنصر الأجنبي.....41
ثانيا: أن تكون هناك إمكانية قبول المشرع الوطني لتطبيق القانون الأجنبي...42
ثالثا: اختلاف تشريعات الدول المتنازعة قوانينها.....43
المطلب الثاني: التكييف في القانون الدولي الخاص.....43
الفقرة الأولى: إخضاع التكييف لقانون القاضي.....45
الفقرة الثانية: إخضاع التكييف للقانون الأجنبي المختص.....47
الفقرة الثالثة: إخضاع التكييف للقانون المقارن.....48
الفقرة الرابعة: موقف التشريع والقضاء والفقه المغربي من التكييف.....48
المبحث الثاني: قاعدة الإسناد والإحالة كحل لتنازع القوانين.....52
المطلب الأول: قاعدة الإسناد كحل لتنازع القوانين.....52
الفقرة الأولى: خصائص قاعدة الإسناد.....53
أولا: قاعدة الإسناد، قاعدة غير مباشرة:.....53
ثانيا: قاعدة الاسناد قاعدة مزدوجة:.....53
ثالثا: قاعدة الإسناد قاعدة محايدة أو عمياء.....54
الفقرة الثانية: عناصر قاعدة الإسناد.....54
أولا: الفكرة المسندة:.....54
ثانيا: ضابط الإسناد.....55

ثالثا: القانون المسند إليه:.....56
المطلب الثاني: نظرية الإحالة (Le Renvoi).....57
الفقرة الأولى: شروط وأنواع الإحالة.....59
أولا: شروط الإحالة.....59
1-أن يكون القانون الواجب التطبيق وفقا لقواعد الإسناد في قانون القاضي قانونا أجنبيا.....59
2-يشترط لوجود الإحالة كذلك اختلاف ضابط الإسناد.....60
3-أن يسمح قانون دولة القاضي المطروح أمامه النزاع الأخذ بالإحالة:.....60
ثانيا: أنواع الإحالة.....62
1-الإحالة من الدرجة الأولى (الإحالة الجزئية أو غير المباشرة).....62
2-الإحالة من الدرجة الثانية (الإحالة المتعددة أو المطلقة).....63
الفقرة الثانية: الموقف التشريعي والفقهي من الإحالة.....64
أولا: الموقف التشريعي من الإحالة.....64
ثانيا: الموقف الفقهي من الإحالة.....65
1-بالنسبة للفقه المؤيد لنظرية لإحالة:.....65
2-أما بخصوص الفقه المعارض لنظرية الإحالة:.....66
الفصل الثاني: موانع تطبيق القانون الأجنبي ومجالات إعمال تنازع القوانين.....69
المبحث الأول: موانع تطبيق القانون الأجنبي أمام القضاء الوطني.....69
المطلب الأول: الدفع بالنظام العام في القانون الدولي الخاص.....69
الفقرة الأولى: شروط الدفع بالنظام العام.....74
أولا: وجود قانون أجنبي واجب التطبيق وفق قاعدة الإسناد الوطنية.....74
ثانيا: أن يكون هناك تعارض بين القانون الأجنبي وقانون دولة القاضي أساسه النظام العام.....74
الفقرة الثانية: آثار النظام العام في القانون الدولي الخاص.....75
أولا: الآثار العادية للنظام العام.....75
1-الأثر السلبي للنظام العام(الاستبعاد).....76
2-الأثر الايجابي للنظام العام (الاستبدال).....76

ثانيا: الآثار المخففة للنظام العام 77
المطلب الثاني: الدفع بالغش نحو القانون 79
الفقرة الأولى: شروط الدفع بالغش نحو القانون 81
أولا: إجراء تغيير إرادي في ضابط الإسناد (العنصر المادي) 81
ثانيا: نية التحايل أو الغش نحو القانون(العنصر المعنوي) 83
الفقرة الثانية: آثار الدفع بالغش نحو القانون 85
أولا: استبعاد القانون الذي أصبح مختصا بفعل التحايل 85
ثانيا: تطبيق القانون الذي كان مختصا بمقتضى قاعدة الإسناد الوطنية 85
المبحث الثاني: تنازع القوانين في مجال الأحوال الشخصية والأحوال العينية 87
المطلب الأول: تنازع القوانين في مجال الأحوال الشخصية 87
الفقرة الأولى: الزواج في القانون الدولي الخاص 93
أولا: زواج الأجانب بالمغرب 94
1-شروط زواج الأجانب في المغرب: 94
أ- الشروط الموضوعية لزواج الأجانب في المغرب: 94
ب-الشروط الشكلية لزواج الاجانب: 96
ا-الشكل المنصوص عليه في القانون الوطني للزوجين: 97
اا-الشكل المنصوص عليه في نظام الحالة المدنية بالمغرب: 97
2-آثار زواج الأجانب في المغرب: 98
ثانيا: الزواج المختلط 100
المرحلة الأولى: الزواج المختلط أثناء الحماية 100
المرحلة الثانية: الزواج المختلط بعد الاستقلال 101
1-ظهير 24 أبريل 1959: 101
2-ظهير 4 مارس 1960: 102
أ-الشروط الموضوعية للزواج المختلط: 103
ب-الشروط الشكلية للزواج المختلط: 104
ثالثا: زواج المغاربة بالخارج 106
1-الشروط الشكلية لزواج المغاربة بالخارج: 106

2-الشروط الموضوعية لزواج المغاربة بالخارج: 108
رابعا: العلاقات المالية بين الزوجين 110
1-النظام المالي القانوني: " Régime légal " 113
2-النظام المالي التعاقدي: " Régime conventionnel " 115
أ-القواعد الشكلية للعقد المالي: 115
ب-القواعد الموضوعية للعقد المالي: 117
الفقرة الثانية: الطلاق في القانون الدولي الخاص المغربي 121
أولا: القانون المختص بحكم الطلاق من حيث الموضوع 122
1-الحق في طلب الطلاق: 122
2-أسباب الطلاق: 127
ثانيا: القانون المختص لحكم الطلاق من حيث الشكل 128
1-المحكمة المختصة: 128
أ-الاختصاص النوعي: 129
ب- الاختصاص محلي: 129
2-المسطرة المتبعة: 131
الفقرة الثالثة: الحضانة والنفقة في القانون الدولي الخاص 134
أولا: الحضانة في القانون الدولي الخاص 134
1-القانون الذي تخضع له الحضانة: 134
2-استثناءات على القانون الذي يحكم الحضانة 137
ثانيا: النفقة في القانون الدولي الخاص 137
1-القانون الواجب التطبيق على النفقة 137
2-الاستثناءات الواردة على القانون الذي يحكم النفقة 140
الفقرة الرابعة: الوصية والإرث في القانون الدولي الخاص 140
أولا: الإرث في القانون الدولي الخاص 141
1-القانون الذي يخضع له الإرث في القانون الدولي الخاص 142
أ-خضوع الإرث لقانون جنسية المتوفى: 142
ب-خضوع الإرث لقانون الموطن: 143

DAR AL AFAK .com

I- قانون موطن التركة بالنسبة للعقارات:..... 144
II- قانون موطن المتوفى بالنسبة للمنقولات:..... 145
2-الاستثناءات الواردة عن القانون الذي يحكم الإرث..... 147
ثانيا: الوصية في القانون الدولي الخاص..... 149
1-القانون الذي يحكم الوصية في القانون الدولي الخاص..... 150
2-الاستثناءات الواردة على تطبيق القانون الذي يحكم الوصية..... 152
المطلب الثاني: تنازع القوانين في مجال الأحوال العينية..... 153
الفقرة الأولى: مركز العقار في القانون الدولي الخاص..... 154
أولا: نطاق تطبيق القانون الذي يحكم العقار..... 154
ثانيا: الاستثناءات التي ترد على تطبيق قانون موقع العقار..... 155
الفقرة الثانية: مركز المنقول في القانون الدولي الخاص..... 156
أولا: القانون الواجب التطبيق على المنقول..... 156
ثانيا: استثناءات تطبيق القانون الذي يحكم المنقول..... 157
الفقرة الثالثة: الحقوق المعنوية في القانون الدولي الخاص..... 159
أولا: القانون الواجب التطبيق على الأموال المعنوية..... 159
ثانيا: الاستثناءات الواردة على تطبيق القانون الذي يحكم المنقول المعنوي160
الباب الثاني:..... 161
أحكام الجنسية في القانون الدولي الخاص..... 161
الفصل الأول: النظرية العامة للجنسية..... 165
المبحث الأول: مفهوم الجنسية وأركانها..... 165
المطلب الأول: ماهية الجنسية وأركانها..... 166
الفقرة الأولى: ماهية الجنسية..... 167
أولا: مفهوم الجنسية..... 167
ثانيا: طبيعة الحق في الجنسية..... 168
1-الطبيعة العقدية للجنسية:..... 168
2-الطبيعة القانونية للجنسية:..... 169
الفقرة الثانية: أركان الجنسية..... 169

DAR AL AFAK
COPY

أولا: وجود دولة 169
ثانيا: وجود شخص 170
ثالثا: وجود علاقة قانونية بين الشخص والدولة 173
المبحث الثاني: اختصاص الدولة بتنظيم جنسيتها 174
المطلب الأول: مبدأ حرية الدولة في تنظيم جنسيتها 174
المطلب الثاني: القيود والنتائج الواردة على حرية الدولة في تنظيم جنسيتها 176
الفقرة الأولى: القيود الواردة على حرية الدولة في تنظيم جنسيتها 176
أولا: حق الفرد في الجنسية وتغييرها 176
1-حق الفرد في الجنسية: 176
2-حق الفرد في تغيير جنسيته: 177
ثانيا: عدم جواز فرض الجنسية أو التجريد منها 177
1-عدم جواز فرض الجنسية على الشخص: 177
2-عدم جواز تجريد الشخص من الجنسية بصفة تعسفية: 178
الفقرة الثانية: النتائج الواردة على حرية الدولة في تنظيم جنسيتها 178
أولا: تعدد الجنسيات: 179
ثانيا: انعدام الجنسية 183
الفصل الثاني: اسناد الجنسية المغربية 189
المبحث الأول: الجنسية الأصلية والجنسية المكتسبة 189
المطلب الأول: الجنسية المغربية الأصلية 189
الفقرة الأولى: اكتساب الجنسية الأصلية بناء على الرابط الدموية 189
أولا: ثبوت الجنسية المغربية للولد المزداد من أب مغربي 190
ثانيا: ثبوت الجنسية المغربية للولد المزداد من أم مغربية 192
الفقرة الثانية: اكتساب الجنسية المغربية بناء على الرابطة الترابية 199
أولا: الولادة في المغرب 199
ثانيا: الولادة من أبوين مجهولين 200
المطلب الثاني: الجنسية المغربية المكتسبة 201
الفقرة الأولى: اكتساب الجنسية المغربية بحكم القانون 201

DAR AL AFAK
COPY

أولا: الولادة في المغرب والإقامة فيه..... 202
الحالة الأولى: الولد المزداد في المغرب من أبوين أجنبيين مزدادين أيضا فيه..... 202
الحالة الثانية: الولد المزداد من أب أجنبي عربي أو مسلم ازداد أيضا في المغرب..... 203
ثانيا: اكتساب الجنسية المغربية عن طريق الكفالة..... 205
ثالثا: اكتساب الجنسية المغربية عن طريق الزواج المختلط..... 208
1-شروط اكتساب الجنسية المغربية عن طريق الزواج المختلط..... 209
2-آثار اكتساب الجنسية المغربية عن طريق الزواج المختلط..... 210
الفقرة الثانية: اكتساب الجنسية المغربية عن طريق التجنيس..... 213
أولا: شروط التجنيس..... 214
1-شروط التجنيس العادي:..... 214
2-شروط التجنيس الاستثنائي:..... 216
3-سحب التجنيس:..... 217
أ-سحب التجنيس لعدم توفر شروطه:..... 217
ب-سحب التجنيس بسبب سوء نية المتجنس:..... 217
ثانيا: آثار التجنيس..... 218
1-الآثار الفردية للتجنيس:..... 218
2-الآثار الجماعية للتجنيس:..... 219
الفقرة الثالثة: اكتساب الجنسية المغربية عن طريق الاسترجاع..... 220
أولا: شروط استرجاع الجنسية..... 220
ثانيا: آثار استرجاع الجنسية المغربية..... 221
المبحث الثاني: فقد الجنسية المغربية والتجرد منها..... 222
المطلب الأول: فقد الجنسية المغربية..... 222
الفقرة الأولى: حالات فقدان الجنسية المغربية..... 222
أولا: اكتساب المغربي الراشد لجنسية أجنبية..... 222
ثانيا: تمتع الشخص بجنسية أجنبية..... 223

DAR AL AFAK
COPY

ثالثا: زواج المرأة المغربية برجل أجنبي..... 224
رابعا: تخلي القاصر عن الجنسية المغربية المسندة إليه نتيجة تجنيس والده..... 225
خامسا: شغل وظيفة في مصلحة عمومية أجنبية..... 226
سادسا: فقدان الجنسية المغربية عن طريق التبعية..... 227
المطلب الثاني: التجريد من الجنسية المغربية..... 227
الفقرة الأولى: أسباب التجريد من الجنسية المغربية..... 228
أولا: إذا حكم على المعني بالأمر بخصوص الأفعال التالية:..... 228
ثانيا: التهرب من القيام بالواجبات العسكرية..... 228
ثالثا: القيام بأفعال تتنافى مع صفته المغربية أو تمس بمصالح المغرب لفائدة دولة أجنبية..... 229
الفقرة الثانية: مسطرة وآثار التجريد من الجنسية المغربية..... 229
أولا: مسطرة التجريد من الجنسية..... 229
ثانيا: آثار التجريد من الجنسية..... 230
الفهرس..... 231

DAR AL AFAK
COPY

يندرج إصدار هذا الكتاب في إطار إغناء الخزانة الوطنية بكتب متخصصة في القانون الدولي الخاص.

فكما هو معلوم يقتضي منطق الانتماء إلى المجتمع الدولي، الانفتاح على المفاهيم الوضعية الحديثة في القانون الدولي الخاص المقارن، واعتماد قواعد التحليل التنازعي السليم كوسيلة فنية لحل المنازعات الدولية الخاصة؛ وذلك بوضع القوانين المتزاحمة أو المتنازعة في نفس المرتبة، وإعطاؤها فرص متساوية للتطبيق ثم ترجيح أحدها على الآخر بناء على معايير منطقية وفقا لتحليل موضوعي منصف لهذه القوانين بعيدا عن أي نزعة وطنية أو دينية أو جنسية متحيزة.

وهذا يقتضي كذلك الانفتاح على النظريات والمناهج الحديثة في مادة تنازع القوانين والتي من شأنها احترام مقتضيات المفاضلة بين المصالح وتمكين القاضي من سلطة تقديرية في اختيار القانون الأفضل والأنسب والأكثر ملاءمة للوضعية المعروضة أو المصلحة المعنية بالحماية في إطار الإسناد التخييري.

وذلك للوصول إلى تحقيق أهداف القانون الدولي الخاص ومنها خاصة العمل على خلق نوع من التنسيق والتوافق ما بين الأنظمة القانونية المتنازعة وخلق الحد الأدنى من التعايش ما بين أفراد منتمين لدول مختلفة ومقيمين فوق إقليم واحد.

المؤلف

النمن: 85 درهم
9 789920 288804

DAR AL AFAK
COPY